

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

من التقليدية إلى النموذج التنموي السلوكي فترة أوج حقول السياسة المقارنة

From the traditional to the behavioral development way, the period of
the field's comparative politics

يوسف بعيطيش*

جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، Samiyoussef16@yahoo.com

تاريخ النشر: 2020/12/01

تاريخ القبول: 2020/11/01

تاريخ ارسال المقال: 2020/10/15

* المؤلف المرسل

الملخص:

تُمثل السياسة المقارنة محور علم السياسة والركن الأساسي الذي انبثقت منه وتفاعلت فيه أهم المدارس والاتجاهات والنماذج المعرفية على المدى الذي تطور فيه علم السياسة عموماً. وبالقدر الذي تطور فيه علم السياسة تطورت معه السياسة المقارنة كمنهج للتحليل، انتقل فيه الحقل من النموذج المعرفي الفلسفي المعياري إلى النموذج السلوكي، الذي اتسمت فيه الأبحاث إلى تحليل المؤسسات والنظم والسلوكيات، الذي لم تعد فيه البنى الفلسفية والخلفيات التاريخية ذات مصداقية، وقد رافقت هذه التحولات تغيرات على مستوى النظريات والمناهج في دراسة السياسة المقارنة.

الكلمات المفتاحية: السياسة المقارنة، المنظور التقليدي، السلوكية، النموذج التنموي

Abstract :

Comparative politics is surely the focus of political science and the main pillar from which it emerged and interacted the most important schools, trends, and cognitive models over the extent to which political science developed in generally.

Comparative politics method of analysis has followed parallel to the development of political science, The field took anew look from the standard cognitive-philosophical model to the behavioral model from which, research characterized to analysis of institutions, systems and behaviors. When the philosophical structures and historical backgrounds take credible way. These changes have been accompanied by changes in the theories and methods in the study of comparative politics.

Keywords: : comparative politics, traditionalism, behaviorism, The development model.

مقدمة

يقول الفيلسوف الاجتماعي الفرنسي أليكس دي توكفيل Alexis de Tocqueville "أن المقارنة شيء أساسي للفكر البشري، علاوة على أنها جوهر المنهج العلمي، فمقارنة ماضي أمتنا وحاضرها، ومقارنة تجارب الأمم الأخرى يعمق من رؤيتنا لمؤسساتنا الخاصة، ويتيح لنا تفحص سياسات المجتمعات الأخرى رؤية مدى أوسع من البدائل السياسية، ويلقي الضوء على فضائل حياتنا السياسية وعيوبها، وبإخراجنا من شبكة المسلمات والترتيبات المألوفة التي اعتدنا العمل من خلالها.

بالتالي فإنه قد يكون من الجائز القول بأن علم السياسة كان في أفضل حالاته كعلم وحقل دراسي عندما كان يوظف المنهج والمنظور المقارن، بعبارة أخرى، فإن أشهر المفكرين في تاريخ الفلسفة السياسية والفكر السياسي

كانوا في نفس الوقت دراسي للسياسة المقارنة، وأن كل حقول علم السياسة تزداد قدراتها التحليلية كلما استعملت المنهج والمنظور المقارن.

في هذا السياق يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف وصلت السياسة المقارنة إلى مرحلة الأوج والازدهار؟ ومن خلالها يمكن مناقشة التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هي تأثيرات التطورات السياسية والفكرية على مسار الحقل؟
 - ما هو دور المنظور التقليدي في إرساء دعائم العلم؟
 - كيف استطاع المنظور السلوكي الوصول بحقل السياسة المقارنة إلى مرحلة الأوج؟
- وعليه لمعالجة الموضوع سنحاول التطرق للمحاور التالية:

المحور الأول: ماهية السياسة المقارنة.

المحور الثاني: أثر التطورات السياسية والفكرية على تطور الحقل.

المحور الثالث: المنظور التقليدي الملامح الأولى للسياسة المقارنة .

المحور الرابع: نقد وتقييم المنظور التقليدي.

المحور الخامس : المنظور السلوكي أو مرحلة أوج السياسة المقارنة.

المحور السادس: جوانب قصور المنظور السلوكي.

المحور الأول: ماهية السياسة المقارنة.

استكمالا لما قاله **دي توكفيل** " ...فإن التحليلات المقارنة تساعدنا على توسيع وعينا للإمكانات الكامنة في السياسة..."¹.

وتختلف تعريفات مفهوم المقارنة ، غير أنها تكاد تنطلق في مجملها من تراث **جون ستيوارت ميل** ، الذي عرفها بأنها ((دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة)) ، أو هي ((التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر))، وقد مثل هذا التعريف محورا أو بؤرة تدور حولها مجمل تعريفات المقارنة في مختلف العلوم الاجتماعية ، على أساس أنها فحص مستمر للتشابهات والاختلافات ، يقوم على اقتراض وجود قدر من التشابه والاختلاف بين الوحدات موضوع المقارنة ؛ فلا يمكن مقارنة وحدات متماثلة تماما أو مختلفة تماما، وتعد المقارنة بالنسبة للعلوم الاجتماعية جزءا أساسيا من البحث العلمي ، بل هي بؤرة وجوهر المنهج العلمي - على حد تعبير **الكس دي توكفيل** - ، فالتفكير بصورة مقارنة أمر بديهي، تقوم عليه أسس معرفة الإنسان منذ طفولته ، ومن ثم فقد مارسه علماء الاجتماع طوال الفترات التاريخية المختلفة².

فالمنهج المقارن في العلوم السياسية قديم قدم الفكر السياسي ، فقد كان " أرسطو Aristo" من أوائل المفكرين الذين أخذوا به عندما تعرض لدراسة ومناقشة مجموعة من الدساتير والنظم السياسية في اليونان القديمة، ورأى أن المعرفة السياسية رهينة بملاحظة تعدد المنتظمات السياسية ومقارنة ما بينها من نقاط اختلاف وائتلاف، هذا ووجد المنهج المقارن إسهاما كبيرا في القرون الوسطى من قبل بعض المفكرين المسلمين على سبيل "ابن خلدون" و"الفارابي".

وفي العصر الحديث استخدم المنهج المقارن من طرف "نيكولا ماكيافيلي Nicolas Machiavel" في مقارنته لعناصر القوة والسياسة في الدويلات الإيطالية، كما استخدم "توماس هوبز Tomas Hobes" و"مونتسكيو Montesquieu" المقارنة، واعتمد "كارل ماركس Karl Marx" المقارنة التي استمد منها البيانات والمعلومات من دراسته وخبرته في ألمانيا وفرنسا وإنجلترا.³

كذلك استخدم القرآن الكريم المقارنة للاتعاض والاعتبار، وقدم صوراً للمقارنة داخل الظاهرة الواحدة وما لحقها من تطور بفعل العوامل المختلفة، أو لمقارنة ظاهرتين أو أكثر نشترك في سلوك معين. فعلى سبيل المثال قد عرض علينا القرآن الكريم صورة تلك القرية في ماضيها وحاضرها متخذاً من مفهوم الهلاك والدمار إطاراً للمقارنة، مرجعاً سبب ذلك إلى الظلم (حيث أن الظلم هو المتغير المستقل والهلاك هو المتغير التابع).⁴

قال تعالى في كتابه الكريم: {وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرْعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ} {163} وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعذِرَةٌ إلی رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ} {164} فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعِقَابٍ بَیْسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ} {165}⁵، وسور القرآن مليئة بالمقارنة المتعددة والكثيرة.

وعند ارتباط مفهوم المقارنة بالسياسة مكوناً نسبة لغوية من صفة و موصوف، ظلت الصفة واحدة وتعدد الموصوف، فظهرت مفاهيم الحكومات المقارنة، والسياسة المقارنة، والمنهج المقارن، والتحليل المقارن، وقد دار الحوار حول حدود الخلاف والاتفاق بين هذه المفاهيم، وطبيعة العلاقة بينها، وهل هي مترادفات أم بينها خلاف؟، فهناك من رأى أن المفهومين الأولين يعبران عن حقيقة واحدة، والآخرين كذلك، وأن جميعها يمكن استيعابها ضمن مفهوم السياسة المقارنة على أساس أنه الأكثر انتشاراً ورأى آخرون أنه على الرغم من أن الاستخدام الأكاديمي لم يفرق بين المصطلحين الأول والثاني - على أساس أنهما بمعنى واحد، سواء في مسميات المواد الدراسية التي تدرس في الجامعات الأمريكية، أو في تصنيف المكتبات، والقواعد البليوجرافية - إلا أن مفهوم الحكومات المقارنة أكثر مناسبة لدراسة الدولة، ومؤسساتها، ووظائفها، وارتباطها بالجماعات الأخرى كالأحزاب وجماعات المصالح.⁶

وبالنظر إلى تطور حقل السياسة المقارنة منذ أواخر القرن الماضي، يمكن القول: إن هذه المفاهيم الأربعة التي أطلقت عليه تعبر عن مراحل متتالية في سياق التحولات المنهجية في الحقل، وليست مجرد مسميات متماثلة أو متناقضة أطلقت على شئ واحد، ومن ثم يمكن الانحياز إلى أحدها وتفضيله.⁷

فالسياسة المقارنة هي موضوع وطريقة للدراسة، تعتمد أساساً على التعلم من خلال المقارنة " التي هي ، في النهاية ، قلب التعلم " ، فهي تقوم بإجراء الدراسة مع وضع منهجية مقارنة واضحة في الاعتبار. كموضوع للدراسة ، تركز السياسة المقارنة على فهم وشرح الظواهر السياسية التي تحدث داخل الدولة أو المجتمع أو الدولة أو النظام السياسي. إن تعريف السياسة المقارنة بهذه الطريقة كموضوع وطريقة للدراسة يتيح لنا التمييز بين السياسة

المقارنة ، على سبيل المثال ، العلاقات الدولية التي تهتم بشكل أساسي بالظواهر السياسية بين البلدان⁸ ، التي تسمى في بعض الأحيان دراسات المناطق .

المحور الثاني: أثر التطورات السياسية والفكرية على تطور الحقل .

عرف حقل السياسة المقارنة جدلاً واسعاً من خلال المراجعات والدراسات التي تعرضت له بالنقد ، وذلك نظراً لقدم جذوره التاريخية بالإضافة إلى الظواهر والمواضيع السياسية التي يدرسها، وبالأخص المناهج والأساليب البحثية المتبعة في تلك البحوث؛ وأغلب علماء السياسة ينظرون إلى نطاق دراسات السياسة المقارنة على أنه نطاق قديم قدم دراسة السياسة نفسها، فالمقارنات النظامية المبكرة للأنظمة السياسية ترجع إلى اهتمامات القدماء الإغريق.

يرجع التحول في دراسة وتطور السياسة المقارنة في المقام الأول إلى عدم رضى الدارسين عن حالة الحقل ورغبتهم في تطويره ، وإن لم يكن العامل الوحيد والكافي في حد ذاته لإحداث التحول ، فقد لعبت عوامل أخرى في إحداث هذا التطور⁹ ، فقد كان لهذه التطورات أثراً عميقاً على السياسة المقارنة وعلى المداخل النظرية التي هيمنت على الحقل في كل فترة من فترات تطوره ، أهم هذه التطورات:

- الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من أهوال وفضائع وتجاوزات كان لها تأثير عميق على كتابات الجيل الأول من علماء السياسة المقارنة أمثال فريدريك إيرت Friedrich.Ebert و جان فون نيومان J.V. Neumann وغيرهم، وقد كان هذا التأثير واضحة في جهودهم لتحليل النظام النازي وتحليل أسباب وجذور الفاشية ، كذلك شمل تحليلهم الدراسة المقارنة للظاهرة الشمولية بصفة عامة، مركزين على النظام النازي والنظام الستاليني في الاتحاد السوفييتي¹⁰ .
- من ناحية أخرى كانت للحرب العالمية الثانية والتجربة النازية ، وتحليل أسباب وجذور الفاشية، كذلك شمل تحليلهم الدراسة المقارنة للظاهرة الشمولية بصفة عامة، مركزين على النظام النازي والنظام الستاليني في الاتحاد السوفييتي، من ناحية أخرى كانت للحرب العالمية الثانية والتجربة النازية والستالينية تأثيراتها الرئيسية والفعالة على جيل آخر من علماء السياسة المقارنة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو الجيل الذي تولى قيادة حركة التجديد الفكري في السياسة المقارنة في الخمسينيات وأوائل الستينيات، والذي أثرت نشاطاته الفكرية على صياغة المداخل والأطر النظرية الجديدة التي ركزت على دراسة البلدان النامية.
- تأثر مفكري جيل الخمسينيات والستينيات بقوة بإطار الحرب الباردة التي برزت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، معظم علماء هذا الجيل أصيبوا بحمية الأمل اتجاه الاشتراكية الثورية ، والثورة الصينية والممارسات الشمولية التي تلتها، وقد كان الاعتقاد السائد في ذلك الوقت أن الاتحاد السوفييتي هو سبب الحرب الباردة، لعل هذا ما يفسر إلى حد كبير التحيزات السياسية والعرقية والتوجهات المضادة للماركسية التي عكستها أدبيات السياسة المقارنة في تلك المرحلة، ولعله ليس من المصادفة أن نموذج الدولة الحديثة العصرية، وهو النموذج الذي تصوره ووضع علماء حقل السياسة المقارنة للدول النامية، كان نموذجاً لدولة معتدلة ، أو عادلة اجتماعية ولقد بدا هذا النموذج وكأنه صورة مثالية للمجتمع الأمريكي ذاته .*

- ترمز نهاية الحرب العالمية الثانية تحولات سياسية هامة فقد شهدت تلك الفترة حصول جل الدول النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية استقلالها السياسي من الدول الغربية لتبدأ مرحلة جديدة من نماذج الحكم الذاتي¹¹، مما أدى بدوره إلى زيادة مجال ونطاق حقل السياسة المقارنة، وإلى توفر معامل جديدة لتحليل واختبار الفرضيات التي تطرحها المداخل الفكرية¹².
- لعل أهم تطور فكري ظهر في الفترة، هو هيمنة منظور مدرسة التحديث والتنمية السياسية في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، والتي تنطلق من الإيمان بأن المجتمعات البشرية تسير في خط متصاعد، يتكون من مراحل متتابعة، وذلك انطلاقاً من اعتبار المجتمع الأوروبي أنموذجاً معيارياً للمجتمعات الأخرى يجب عليها - إذا أرادت تحقيق التحديث والتنمية - أن تقتفي أثر هذا الأنموذج¹³.
- وتقوم هذه النظريات، على تدعيم فكرة وجود علم اجتماعي عالمي للتنمية يمكن من خلاله تحليل كل الدول، ولهذا تم الافتراض، ليس فقط أن منظور التنمية صحيح علمياً، ولكنه كذلك سليم ومقبول سياسياً وأخلاقياً، ولقد كانت هذه التوليفة من الصحة العلمية، والتطبيق العالمي العام، والقبول السياسي والأخلاقي، هي التي ساهمت في جعل المداخل النظرية لمدرسة التحديث تهيمن على حقل السياسة المقارنة.
- وفي هذا الإطار ظهر ما يعرف بـ ((الأجنحة البحثية)) كأداة جديدة للترويج للنموذج الغربي وقيمه السياسية والاقتصادية والثقافية، ليس هذا وحسب بل كأداة لإخضاع الدول وبسط النفوذ وتحقيق المصالح والأهداف الذاتية، ويلاحظ على هذه الأجنحة، وفق الدراسة التي قام بها نصر محمد عارف في كتابه الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة، حول مجلة السياسة المقارنة Comparative Politics، وحلّص فيها إلى أن الموضوعات الجديدة التي تم تناولها هي قضايا التحول الديمقراطي، الإصلاح الهيكلي، قضايا الأحزاب، الفساد والضعف السياسي.... وهذه الأجنحة البحثية متجهة في أغلبها نحو الاتجاهات الحديثة، وأن هذا المجال في مرحلة تحول حقيقية كبرى من السلوكية إلى ما بعد السلوكية بكل أبعادها وجوانبها¹⁴.
- ويلاحظ على هذه الأجنحة البحثية ما يلي¹⁵:
- ✓ إن الأجنحة البحثية انتقلت بوحدة التحليل من المستوى الوحدات التحليلية الكلية للنظام السياسي والمصلحة الوطنية إلى المستوى الجزئي ودراسة موضوعات كالمرأة والطفل والبيئة والإرهاب.
- ✓ إن التمويل الغربي للبحث العلمي كلية قد انصرف تجاه موضوعات هذه الأجنحة، ومن ثم انصب الإنتاج الفكري في كافة فروع العلوم السياسية على هذه الموضوعات، فكل الباحثين وكل الكتابات قد انصرفت إلى تناول هذه القضايا.
- ✓ وقد ساهم ذلك في الترويج لهذه الأجنحة، وفرضها فرضاً على المجتمعات، في إطار فرض النموذج الرأسمالي وتأكيد استمراره وصلاحيته دون غيره.

المحور الثالث: المنظور التقليدي الملامح الأولى للسياسة المقارنة

إن تغيير أو تحول النماذج المعرفية، وحلول أحدها محل الآخر يعني إعادة تشكيل الرؤى والنظريات القائمة، وتحولها للتكيف مع السياق الجديد، بحيث تأخذ صورة غير صورتها السابقة، فتبدوا وكأنها شيء جديد وإن ظلت

تحتفظ ببعض من عناصر وأسس ومسلمات وفرضيات النموذج القديم، لذلك يصعب التفرقة على مستوى النماذج المعرفية بين مرحلة وأخرى ، لذلك فإن محاولة التأسيس لتطور نظريات السياسة المقارنة من منطلق ابستمولوجي* يركز على تحليل الكيفية والمصادر التي تشكلت منها هذه النظريات والمصادقية التي تتمتع بها ووضعها في سياق أشبه بالنموذج المعرفي يسمح بالتفرقة بين مرحلة وأخرى.

تُعرف المرحلة التقليدية في السياسة المقارنة بأنها المرحلة السابقة عن الثورة السلوكية، فأصول العلوم السياسية بما فيها السياسة المقارنة يعود إلى الفلسفة اليونانية ، فمما من شك في أن الأثينيين قد انغمسوا في المناقشات السياسية خلال القرن الخامس ق. م، فقد كانت مسائل تصريف شئون الحكم أهم ما تدور عليه أحاديثهم، فعاشوا في جو من الجدالات والمناظرات الكلامية على نحو يصعب على الرجل الحديث تصوّره* ، ومن المقطوع به أن سكان أثينا - بما جُبلوا عليه من عقلية متشوقة إلى المعرفة لم يتركوا نوعا من المشكلات السياسية ذات الشأن إلا محصوه، والواقع أن الظروف التي أحاطت بهم كانت أكثر ما تكون ملائمة لأنواع خاصة من البحث السياسي، حتى يكاد الإغريقي يكون محمولا على النظر فيما يسمى بالحكم المقارن¹⁶.

وقد كانت أكاديمية أفلاطون أول مدرسة فلسفية سياسية، ولو أن إيزوقراط (Isocrates) الذي عنى بصفة خاصة بتدريس الخطابة وفن الإلقاء قد فتح مدرسة قبل ذلك ببضع سنين، أما مدرسة أرسطو في اللوقيون (Lyceum) فقد افتتحت بعد ذلك بحوالي خمسين عاما، ثم أنشئت بعد أرسطو بقرابة الثلاثين عاما مدرستان كبيرتان: هما المدرسة الأبيقورية، والمدرسة الرواقية (Stoic).¹⁷

و اهتم أفلاطون بالنظم السياسية التي سادت عصره ووجدها تنهار الواحدة بعد الأخرى، فحاول أن يضع نظاما لتعاقبها وكيفية الانتقال من نظام الأخر وذلك طبعاً وفقاً لمنظور يطابق بينهم، لأنه ليس بإمكانه الوصول إلى أفضل نظام إلا إذا قال الشيء بـضده، ومن خلال سلسلة من الأوصاف وصل إلى نتيجة مفادها أن أفضل نظام هو النظام الأرستقراطي؛ ويرى أن النظم السياسية كلها يمكن أن تنحصر في خمسة أشكال أساسية هي: النظام الأرستقراطي ، التيموقراطي ، الاوليغاركي، النظام الديمقراطي ، نظام الطغيان.¹⁸

والدراسة السياسية المقارنة التي تتسم بنوع من الطرح العلمي الحاد ترجع لأول واضع الأسس علم السياسة وهو الفيلسوف اليوناني أرسطو، وذلك من خلال مقارنته لمختلف دساتير دولة - المدينة اليونانية، ولقد بنى أرسطو تحليله المقارن على ما قدمه المؤرخ الإغريقي "هيرودوت" من معلومات وملاحظات، وما طوره أستاذه أفلاطون من إطار مفاهيمي يشتمل على مفاهيم الديمقراطية والملكية وباقي الأنظمة.

فقد قام أرسطو بمقارنة 158 دستورا من دساتير الدول اليونانية (المدن اليونانية) لمعرفة أي الدساتير يحقق الاستقرار أكثر، وجعلها مجالاً لدراسة أنظمتها السياسية عن طريق المقارنة ، ويعتبر بذلك ثورة منهجية في علم السياسة والسياسة المقارنة من بعده¹⁹.

ويمكن تحديد الإطار النظري للمقارنة عند أرسطو في الخطوات التالية²⁰:

1. تحديد مشكلة البحث ، وهي عنده الأسباب التي تؤدي إلى الاستقرار أو عدم الاستقرار.
2. تجميع حالات متعددة في العالم المعاصر له.

3. تصنيف الحالات طبقا لمعايير عدد الحكام ، وكيفية ممارسة الحكم ، والنبية الطبقية أي توزيع السلطة بين طبقات المجتمع ، وربط العلاقة بين هذه المعايير ومن ثم تحديد أي النظم يحقق الاستقرار .
وقد مثل تحليل أفلاطون أرسطو نموذجا معرفيا للتحليل المقارن ، ظل متبعا حتى عصر النهضة ، ويشكل بعدا أساسيا في النظريات المعاصرة للسياسة المقارنة ، على الرغم من خلو أفكارها على أي أثر عملي وتطبيقي لأنهما حصرا الدراسة على دولة المدينة ، لذلك يمكن القول أن تنظيرهما فشل لكن منهجها صمد .
إن الانبعاث الحقيقي للدراسات السياسية المقارنة حدث عندما تغير العالم ، خاصة عند اكتشاف العالم الجديد في الفترة الممتدة من القرن الخامس عشر إلى القرن السابع عشر ، وهي فترة احتكت فيها أوروبا بمختلف الأنظمة السياسية وبالأخص الأنظمة الشرقية منها كالصين ، بالإضافة إلى الإمبراطوريات المحلية في نصف الكرة الأرضية الغربي ، وفي نفس الوقت نشأت دول حديثة في أوروبا بعد حرب المائة سنة بين الكاثوليك والبروتستانت في القرنين السادس والسابع عشر ، وهي الحرب التي أنشأت تقريبا معظم دول أوروبا المعروفة في حدودها الحالية ، نتيجة ثقافات سياسية وأنظمة سياسية واقتصادية مختلفة ، إضافة إلى إعادة بعث المنهج العلمي أثناء النهضة وما تلى ذلك من اكتشافات علمية²¹ .

ومع نهاية القرن السابع عشر الميلادي انتقل مركز الثقل في مجال الفلسفة السياسية على وجه الخصوص من إنجلترا إلى فرنسا ، التي شهدت حركة ثقافية واسعة عبر منابر المعرفة المتمثلة في الجامعات والأكاديميات العلمية ، ومن خلال العديد من النوادي الثقافية التي يجتمع فيها أصحاب الفكر التقدمي دون النظر إلى الطبقة الاجتماعية المنتمين إليها²² ، والتي برزت عددا من الشخصيات والمفكرين أمثال فولتير و دي مونتسكيو .
أما عن هذا الأخير أي مونتسكيو * (1689- 1755) ، أرسنقراطي النشأة ، دارسا للقانون ، وممارسا للمحاماة ، متعدد الأسفار والرحلات للاكتشاف والاستعمار ، ومن أهم أعماله كتاب "روح القوانين و الخطابات الفارسية" ، التي هي مجموعة خطابات تلقاها من صديقين فارسيين (إيران حاليا) ، بنى عليها رؤيته للشرق ، و استخدمها كمصدر معرفي للمقارنة ، ولجأ إلى تحليل الظواهر السياسية معتمدا على خطة في بحثه تستند في إظهار تأثير المتغيرات على الظاهرة السياسية (محيط جغرافي ، سكان ، طريقة العيش ، الأعراف والتقاليد)²³ .
ومن ثم فقد قدم تصنيفا للحكومات على ضوء معايير وعوامل ايكولوجية كالمناخ والتربة والمؤسسات الاجتماعية ، والظروف التي تقوم فيها وتنهار بها ، والظروف الخارجية المحيطة ، بل يُعد أول المفكرين الذين اهتموا بالنظم غير الأوروبية في مقارناته ، وإلى تجاوز نص القوانين إلى روحها ، وعلى أساسها جاء كتابه ((روح القوانين)) ، وأهم نقطة عاجلها فيه هي نظريته في أنماط الحكومات.²⁴

وقد مثلت دراسات مونتسكيو مصدرا أساسيا للعديد من نظريات السياسة المقارنة في القرن العشرين ، سواء تلك التي اهتمت بمفهوم بيئة النظام أو التي تناولت الأبنية والوظائف.²⁵

وفي كتابيه ((الديمقراطية في أمريكا)) و ((النظام القديم و الثورة الفرنسية)) ، ركز ألكسيس دي توكفيل* (1859 - 1855) على قضايا معينة أهمها: المساواة وعدم المساواة ، الحرية والاستبداد ، والاستقرار وعدم

الاستقرار واتباع نفس منهجية أرسطو و مونتسكيو في تصنيف النظم السياسية طبقا لمعيارين هما، وجد الحرية أو عدم وجودها ، و معيار عدد المشاركين في العملية السياسية.

وقد قام توكفيل بدراسة مقارنة لفرنسا والولايات المتحدة، متبعا استراتيجية التركيز على الاختلافات أكثر من التشابهات، ومعتمدا على: ²⁶

1. المساواة لحساب الأرسطراطية في مقابل المساواة التامة.

2. الأفكار الثورية في مواجهة البرغماتية.

3. الثورة وزيادة المركزية في مواجهة الاستقرار.

ومن خلال هذه المعايير قام **دي توكفيل** بإجراء المقارنة على مستويين:

أ. مقارنة داخل الوحدة عبر الزمان.

ب. مقارنة بين دولتين من خلال دولة ثالثة، فيقارن بين حالة ديمقراطية خالصة و أخرى أرسطراطية خالصة من خلال وحدة ثالثة مختلطة.

تجدر الإشارة إلى أن كل الدراسات السياسية المقارنة السابقة كانت إما تحت جناح الدراسات الفلسفية في المراحل الأولى أو كفرع للفلسفة الأخلاقية بعد بداية مرحلة تفكك الفلسفة مع بداية عصر النهضة، ومن بعدها بقيت تلك الدراسات أيضا تسيطر عليها النزعات التاريخية أو الاقتصادية، وقد استمر هذا الوضع إلى غاية بداية تشكل علم مستقل للدراسات السياسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهو الأمر الذي أعطى دفعة قوية للدراسات المقارنة على الرغم من استمرارية نفس نمط المقارنة للدراسات القديمة ²⁷.

وفي ظل التطورات والأحداث السياسية والاقتصادية والثقافية التي عايشتها أوروبا، والتي أثققت على تسميتها بعصر الإصلاح والتنوير، والتي تجسدت أهم نتائجها خلال القرن الثامن عشر بالثورة الفرنسية، و شهدت ألمانيا خلال تلك الحقبة الزمنية تقدما ثقافيا ملحوظا، أدت هذه الظروف، إلى ظهور مجموعة متنوعة من الدراسات السياسية والمفكرين أهمهم **ماكس فيبر** *Max Weber* (1864-1920)، حيث بدأ دراسته حول مقارنة الأديان وربطها بمقارنة النظم الاقتصادية والاجتماعية، وركز على ضرورة المقارنة عبر التاريخية باعتباره معمل التجربة البشرية.

المحور الرابع: نقد وتقييم المنظور التقليدي:

لعل المتغير البارز الذي يمكن ملاحظته على مسار هذا العلم في هذه المرحلة هو غلبة الدراسات الدستورية البعيدة عن أسلوب التحليل في المعالجة، وبالتالي فلقد ظلت الفجوة قائمة بين الواقع السياسي والنظم الدستورية، كما اتخذت دراسات نظم الحكم طابعا نظريا وقانونية لا علاقة له بالواقع الفعلي لهذه النظم، فقد اتجهت بعض الدراسات إلى تمجيد أو نقد المذاهب الديمقراطية والأرسطراطية والاشتراكية و الفوضوية دون اهتمام بالنظم التي تتبنى هذه المذاهب، كما اتجهت دراسات أخرى إلى معالجة نظم الحكم في بعض الدول من منظور قانوني، أي في حدود ما هو مبين بالوثائق الدستورية، وهذه الدراسات عمدت إلى الوصف المؤسسي الشكلي إما لنظام بعينه أو لعدة نظم دون مقارنة بينها.

لقد انحصرت معظم أدبيات السياسة المقارنة التقليدية في التطرق إلى البناء المؤسسي، والتركيز على التبريرات المعيارية للحكومة ودراسة الترتيبات الهيكلية لها، وبذلك اقتصرت تلك الأدبيات على المفاهيم الجامدة و الجافة في السياسة، فبقيت تلك الدراسات وصفية ظاهرية لم تغص أو تتعمق في تناول المؤسسات والظواهر السياسية غوص تحليلية، كما لم تعتمد إلى فهم وتحليل السلوك السياسي ولا العمليات الملازمة للظاهرة السياسية²⁸.

وقد ظل هذا هو حال علم السياسة والسياسة المقارنة، حتى منتصف القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين، عبارة عن مجموعة من الأدبيات المعيارية و الإستنباطية يغلب عليها الطابع الفلسفي وكانت تهدف في مجملها إلى وضع تصورات عن الوضع السياسي الأمثل وكيفية إقامته، وظل هذا الوضع السائد حتى فترة نهاية القرن التاسع عشر أين ظهر عدم مقدرة المدرسة التقليدية واقترباتها المختلفة (الفلسفية، والتاريخية والقانونية) على مجابهة التحديات المطروحة عليها وعجزها عن تفسير الأحداث الكبرى مثل الحرب العالمية الأولى وحتى الثانية، وبروز النازية والفاشية، وانحياز أنظمة ديمقراطية وصعود دكتاتوريات، و حدوث الكساد الاقتصادي المالي الكبير، كل هذه الأحداث كانت بحاجة إلى تفسير، فازداد الانتقاد تلك الاقترابات التقليدية وأصبح الباحثون والمفكرون يدعون إلى إيجاد وحدات تحليل جديدة²⁹.

أما روي ماكريدس Roy Macridis فيرى أن الدراسات السياسية المقارنة قبل المرحلة السلوكية بها الكثير من النقائص الموضوعية والمنهجية، وقد قام بتقييم أدبيات الحقل وحلّص إلى النتائج التالية³⁰:

- ✓ أنها دراسات غير مقارنة لأنها أغلبها كان في نطاق بلد واحد أو عبارة عن وصف مقارن.
- ✓ أنها دراسات ضيقة النطاق وذات تحيزات إيديولوجية وفكرية معينة متكررة في دول غربية.
- ✓ أنها دراسات ساكنة لا تأخذ بعين الاعتبار الفواعل الدينامية غير الرسمية.

✓ أنها دراسات أحادية الطرح لأن اغلب وأهم دراسات الأنظمة السياسية للدول الخارجية تتناول المؤسسات السياسية لنظام واحد في جزئية واحدة.

رغم الزخم الهائل الذي أعطته أفكار المرحلة التقليدية للعلوم السياسة وللسياسة المقارنة بالأخص إلا أن ذلك لم يشفع لها من النقد والخلو من النقائص، وقد جمع الأستاذ نصر محمد عارف في كتابه ابستمولوجيا السياسة المقارنة، أوجه قصورها في التالي³¹:

1. غلبة طابع الوصفي، حيث تم التركيز على الوصف الدقيق التفاصيل النظام السياسي موضع البحث، سواء أكان وصف المؤسسات الحكومية أو عرض الأسماء و التواريخ والأحداث والوثائق، ومن ثم لم تكن هناك مقارنة.

2. غلبة الطابع المؤسسي القانوني، حيث يكون فيه الاهتمام فقط بالمؤسسات الرسمية والمحددات القانونية والدستورية لعمل تلك الأجهزة، دون مراعاة العلاقات البينية بينها.

3. التضيق الشديد في إطار المقارنة والاقتصار على النظم الغربية في أوروبا، حيث كان التركيز على أربع حكومات في أوروبا، هي بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا، بالإضافة للولايات المتحدة الأمريكية لاحقا،

- وقدمت تبريرات عديدة لهذا التوجه ، منها ان بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا هي الدول ذات الأهمية، ومنها فجوة المعلومات الناتجة عن عدم القدرة على التواصل مع بقية العالم.
4. الاتجاه المحافظ: فقد كانت بؤرة التحليل وهدفه تركيز على قضية استمرار ودوام النظم السياسية وعدم تغييرها، والاهتمام بتطور المؤسسات عبر التاريخ، وليس التغيير أو الانقلاب، لذلك نظر إلى النظم غير الديمقراطية مثل روسيا بعد الثورة الشيوعية على أنها انحراف عن النسق، وليست نظاما مستقلة في ذاتها.
5. الافتقاد للجانب النظري: حيث لم ينصرف الاهتمام إلى بناء النظرية الأميركية، أو الوصول إلى تعميمات أميريقية، فالتنظير كان معظمه معياريا نابعا من أسس القانون الطبيعي والأخلاق و الفلسفة، ومنصبا على كيفية تكوين المواطن الصالح الذي يعرف حقوقه وواجباته.
6. افتقاد الحساسية المنهجية، فقد تشكل الحقل منذ بدايته على أسس المحدودية المنهجية، ولم يكن يوجد فيه غير الأطروحات التقليدية المقدمة من مفكرين أمثال : جون ستيوارت ميل، أوجست كونت أو هيربرت سبنسر، في تحديد ماهية الدراسة المنهجية المقارنة، بل وحتى هذه الأطروحات كانت قليلا ما تستخدم من قبل علماء السياسة، كذلك فإن تكتيكات جمع واختبار وتصنيف المادة كانت غير متطورة وغير منظمة، حتى أن رئيس الجمعية الأميركية للعلوم السياسية أكد على أن علم السياسة علم ملاحظة وليس علما تجريبيا.
- المحور الخامس : المنظور السلوكي أو مرحلة أوج السياسة المقارنة.**

إن أهم السمات الرئيسية للدراسات التقليدية في السياسة المقارنة، أنها لم تكن دراسات مقارنة في جوهرها، فكانت المقارنة مجرد اسم فقط، وكانت الدراسة جزءا مما يسمى بدراسة الحكومات الأجنبية ، لذلك سميت المرحلة التقليدية بمرحلة ((الحكومات المقارنة)) ، ففي إطارها جرت معالجة التنظيمات الرسمية لمؤسسات الدولة ، ووصف طرق ممارسة هذه السلطات، ودراسة الأسس الدستورية، وكيفية تنظيم السلطة³².

فبانتهاء الحرب العالمية الأولى، وفي ظل حالة الفشل التي أصابت العديد من الدول الأوروبية، وانتشار النظم السياسية الفاشية والدكتاتورية، وإدراك الباحثين لعدم جدوى الاقترابات التقليدية و عدم فعاليتها في فهم الواقع وتفسيره، أتجه العديد من باحثي العلوم الاجتماعية في أوروبا إلى الاهتمام بالتوجهات النفسية، وفي نفس الوقت كان هناك إدراك متزايد، وبصورة سابقة لدى العلماء الأميركيين لأهمية ضرورة تبني الاقترابات السلوكية في تحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية، خصوصا من قبل "الجمعية الأميركية للعلوم السياسية" **APSA** ، و اعتُبر هذا المجلس بمثابة هيئة فوق الجامعات تقوم بالتنسيق بينها لتطوير البحث العلمي، وقد لعب المجلس الدور المحوري بل الدور الأساس في صياغة وتشكيل العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة والعالم خلال نصف القرن التالي لإنشائه³³.

هذه الهيئة أو المجلس المذكور استند إلى فكرتين أساسيتين³⁴ :

الفكرة أولى: تتعلق بإعادة تعريف موضوع البحث في السياسة المقارنة، فبعد ما كان التركيز منصبا على الجوانب الرسمية للحكومة ومؤسساتها، كان على السلوكيين الاهتمام بالجوانب غير الرسمية، المتعلقة بسلوك جماعات

المصالح، والأحزاب السياسية، والرأي العام، والثقافة السياسية، والتنشئة الاجتماعية، والتي تم النظر إليها على أنها أساس قيام النظام السياسي بوظائفه.

الفكرة الثانية: الحاجة إلى مقترب علمي للنظريات والمناهج، فالسلوكيون وما أبدوه من معارضة حول ما لاحظوه عن ندرة النظريات والتجريب في المرحلة السابقة، كانوا أكثر جدية في الدعوة إلى نظرية التحليل النسقي والاختبار التجريبي.

وقد كان عالم السياسة الأمريكي تشارلز ميريام Charles Merriam ، واحدا من أهم المندفعين نحو تحويل علم السياسية إلى التركيز على دراسة السلوك الواقعي الناس بدلا من تحليل المؤسسات والدساتير وآراء الفلاسفة، وقد كان تلامذته وزملاؤه في المجلس من رواد الثورة السلوكية أمثال "هارولد لاسويل" و "الموند" و "هربرت سيمون" و "ديفيد ترومان".

وفي منتصف العشرينات من القرن العشرين ظهرت مدرسة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية ومن أبرز كتاباتها كتاب لشارلز ميريام : بعنوان : ((جوانب جديدة في دراسة الواقع السياسي)) New Aspects of Politics ، الصادر سنة 1925، والكتاب في جملته دعوة إلى إضفاء نظرية سيكولوجية في تحليل الواقع السياسي وذلك على أثر إضفاء تلك النظرة في علم الاجتماع، كما دعا ميريام إلى استخدام أدوات جديدة في التحليل السياسي³⁵.

وفي الفترة السابقة من الحرب العالمية الثانية مباشرة قدم "هارولد لازويل" Harold Lasswell ، في مؤلفه "Power and Personality" القوة والشخصية" محاولة لإضفاء نظرية سيكولوجية أيضا في مجال الدراسات السياسية، إلى جانب تركيزه على القوة كمادة لطم السياسة، ونظرا لاهتمامه الشديد بالتحليل السيكولوجي للظواهر السياسية يعتبر "لازويل - همزة الوصل بين السلوكيين المتقدمين (كبتلي وماريام) وبين السلوكيين الذين جاءوا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كما قام "لازويل" بمحاولة استخدام أدوات ووسائل جديدة بشأن وصف وتحليل الظواهر السياسية تحليلًا كميًا حيث استخدم هو وأتباعه بيانات قياسية وجداول إحصائية لكنها لم تكن في إطار تحليلي واضح³⁶.

وقد مثلت الحرب العالمية الثانية نقطة انطلاق لانفتاح العلوم على بعضها البعض، فيما عرف بالدراسات بين الحقول interdisciplinary ، فقد انفتح دارسو السياسة المقارنة على العلوم الأخرى، حيث فرضت ظروف الحرب على مختلف التخصصات أن تعمل في فريق واحد، فقد مثلت مكاتب الخدمات الإستراتيجية والعسكرية مدارس للخريجين من مختلف التخصصات كالتاريخ والأنثروبولوجيا وعلم النفس والاقتصاد وعلم الاجتماع، وأصبح كل واحد من هؤلاء يدرس الظاهرة من منطلق قاعدته المعرفية وخلفيته الأكاديمية، مما أدى إلى إحصاب متبادل لمختلف الحقول ، وانتقال للاقتربات المتطورة من علم النفس والأنثروبولوجيا إلى علم السياسة. من ناحية أخرى تطورت الدراسات عبر الحقول وتزايدت تفاعلاتها من خلال ما عرف بدراسات المناطق area studies ، فمع صعود أهمية الدول غير الأوربية واستقلالها، وبروز العديد من المشكلات المرتبطة بها، مثل التحديث والتنمية والثورة

والتغير الاجتماعي، برزت أهمية التركيز على مناطق معينة نظرا للتعدد الثقافي والتاريخي في هذه الدول 146 فأصبح العامل الجغرافي أساسيا في الدراسات السياسية المقارنة³⁷.

مقومات الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي:

نشير هنا بداية إلى أن أصحاب الاتجاه السلوكي يرون في اتجاههم هذا ثورة علمية يسمونها بالثورة السلوكية* "Behavioral Revolution"، فهي ثورة منهجية-من وجهة نظرهم- في التحليل السياسي المعاصر أحدثت فيه تغييرا جذريا في المادة والمنهج وأدوات التحليل، وساعد على ذلك التطور التكنولوجي المذهل (الوجه الثاني للثورة السلوكية) في أدوات البحث، وهنا يقول روبرت دال عن الاتجاه السلوكي بأنه ليس تيار احتجاج داخلى علم السياسة (بمنهج التجريبي) بل هو مدخل جديد للدراسات السياسية المعاصرة وهو بذلك يشارك عددا من علماء السياسة في عدم الرضا لمنجزات علم السياسة التقليدي، ويذهب دال أيضا إلى أن الاتجاه السلوكي قد جاء لجعل الدراسات السياسية أكثر علمية، ويشاركه في هذا **ديفيد ترومان D. Ttuman**، بشأن الاهتمام الظاهر السياسية على أساس من السلوك القابل للملاحظة³⁸.

وعليه يقدم **ديفيد إيستون D. Easton**، في كتابه نحو إطار عمل للتحليل السياسي، تحديدا للمعالم وأبعاد الاتجاه السلوكي في التحليل السياسي، نصنفها هنا من حيث المادة والمنهج وأدوات التحليل³⁹:

أ/ من حيث المنهج: إن أصحاب الاتجاه السلوكي وإن كانوا يعتقدون بأنهم أصحاب منهج مستقل لكن اتجاههم في حقيقة الأمر لم يخرج عن إطار المنهج العلمي التجريبي، وكل ما قدموه أصحاب هذا الاتجاه هو الاتجاه نحو العلمية بصدد إجراءات المنهج التجريبي من ملاحظة واختبار الفروض ثم الخروج بالنتائج ومن ثم تفسيرها وتحليلها، وعليه فهم يرون أن النتائج لن تكون علمية، إلا إذا كانت مبنية على دراسات جادة قام بها أكثر من باحث باستخدام نفس الإجراءات والبيانات على مدى فترات زمنية متباينة، فالهدف إذن الانتهاء إلى قوانين علمية بشأن السلوك السياسي فقط، بل واستخدام هذه القوانين هذه القوانين العلمية في التنبؤ بالسلوك، ومن ثم فإن جمع المعلومات البيانات بالطرق الأكثر تقدما تجعلها معلومات علمية موثوق بها ويمكن على أساسها تفسير الأحداث السياسية مع إمكانية التنبؤ باحتمال ما سيحدث بشأنها.

ب/ من حيث المادة: إن مادة المعرفة السياسية أو مادة الدراسة، لدى السلوكيين تتمثل في النشاطات السياسية، فهم يحللون بالأساس النشاطات السياسية للأفراد والجماعات، ومن ثم فهم لا يهتمون بتحليل الظواهر السياسية، وتبعاً لذلك فالسلوكيون لا يعنون -مثلا- بتحليل ظاهرة السلطة السياسية بل يعنون بتحليل علاقات تلك الظاهرة-أي النشاطات المنبعثة عنها من جانب الحاكمين (إصدار القرارات) ومن جانب المحكومين (الامتثال للقرارات الحاكمين)، أو نشاطات المؤسسات السياسية الرسمية التي ينظر لها كجماعة من الجماعات المتفاعلة في الحياة السياسية.

ج/ من حيث أدوات التحليل: وفي هذا الصدد فإن أصحاب الاتجاه السلوكي لا يقفون في تحليلهم لعالم السياسة عند أدوات التحليل الذهنية فحسب (مفاهيم ونماذج ونظريات)، وإنما يتجاوزون ذلك إلى استخدام

أدوات تقنية أي استخدام أدوات كمية إحصائية رياضية ، حيث يستخدمون وسائل دقيقة لملاحظة وتسجيل النشاطات السياسية ، كوسائل تساعد على تجميع المعلومات ، ومن ثمّ تساهم في التفسير.

المحور السادس: جوانب قصور المنظور السلوكي.

ارتبطت السلوكية بالطور الأخير من الحداثة* ، فهي وإن كانت قد نشأت على مقولات الحداثة وأسستها المعرفية ومثلت طورا من أطوارها، إلا أنها كانت الطور الذي دفع الحداثة إلى التأسيس، فقد مثلت السلوكية تجلي الجوهر الكامن في الحداثة، سواء في السعي نحو العالمية في العلم والمنهج والنظرية، أو في الوصول إلى الحقيقة المطلقة ، أو فيما أنتج من نظريات و أفكار جعلت الحداثة قمة التطور البشري ونهاية التاريخ الإنساني وعلى باقي شعوب العالم ومجتمعاته السعي نحو اللحاق بالركب والوصول إلى النموذج الحداثي للمجتمع كما هو في الغرب، فقد كانت السلوكية هي الوجه العلمي المنهجي للمشروع الحداثي، ومن ثم فإن أي نقد أو تجاوز الحداثة يعني بالبدهة هدم أسس السلوكية ومسلماها الكبرى وفرضياتها⁴⁰.

فالثورة المعرفية في مجال المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات قد ساعدت في نقل الفكر من الحداثة إلى ما بعد الحداثة ، ومن السلوكية إلى ما بعدها حيث الانتقال من حالة الإشباع المادي إلى حالة الإشباع المعنوي، الأمر الذي دفع ببعض الباحثين إلى الزعم بأن مشروع الحداثة قد وصل إلى نهايته وما علينا إلا الانتقال إلى مرحلة جديدة وفكر جديد وهي مرحلة ما بعد الحداثة⁴¹.

وإذا كانت الحداثة في جوهرها الفلسفي الثقافي قد تم نقدها وتجاوزها إلى ما بعد الحداثة، فإن السلوكية التي هي البعد العلمي المنهجي للحداثة في طورها الأخير قد تم أيضا نقدها وتجاوزها إلى ما بعد السلوكية، ويمكن إجمال أهم أسباب تجاوز السلوكية إلى ما بعدها في الآتي:

1. على الرغم من أن المرحلة السلوكية جاءت لتخرج حقل السياسة المقارنة و علم السياسة بصفة عامة من محدودية بؤرة التركيز وضيق المجال والأفق البحثي، إلا أنها أدت إلى إيجاد منظور ضيق جديد ، فالمنظور التنموي developmentalism - وهو النموذج المسيطر في المرحلة السلوكية - أُنصِف بأنه غير محدد أو منضبط، ويسوده قدر ملحوظ من الغموض وضعف الصياغة النظرية جعل نظريات السياسة المقارنة على الرغم من أنها قد استطاعت الخروج من إطار التركيز على الدول الغربية، إلا أنها رسخت مركزية ومعيارية الدول الغربية عند إجراء أية مقارنات عبر دولية تتعلق بالعالم الثالث، حيث ظلت هذه النظريات في إطار الثنائيات.

2. إن الدراسة العلمية ذات المنهج الكمي الحسابي، أبعدت السلوكيين عن المشاكل السياسية الرئيسية فباعتماد المنهج السلوكي على الأرقام والرموز في تغطية الظواهر السياسية دفعتهم في متاهات إمبيقية، وأبعدهم عن التحليل الواقعي، وبالتالي التوصل لإدراك المشاكل السياسية في المجتمع .

3. انتقد "شتراوس Leo Strauss" بشدة السلوكيين ويعتبر من أعنف النقاد للمنهج العلمي السلوكي حيث يقول بأن هذا المنهج ينظر إلى البشر كما ينظر المهندس إلى مواد بناء الجسور، وبدلا من فهم الأنشطة السياسية فإنه يعالجها دون أصلها كظواهر سياسية، ويؤكد شتراوس بأن السلوكيون يدعون فقط الحياد القيمي

وهم فعلا ملتزمون بأحكام قيمة ضمنية؛ ، بمعنى أنهم قد ابتعدوا كثيرا عن دراسة السياسة كما هي في الواقع، وهو الأمر الذي أدى إلى تدهور السلوكية شيئا فشيئا⁴².

4. إشكالية التحيز الأيديولوجي ، ففي نظرية النظم والبنائية الوظيفية، اللتين انبثقت صياغتهما الأساسية عن لجنة السياسة المقارنة، حيث احتوت أدبياتهما على تحيز ليبرالي تعددي يدعو للحفاظ على الوضع القائم في العالم الغربي، وتعميمه في إطار المنظور التنموي الذي وصف بأنه متحيز أيديولوجيا ، ومتمركز عرقيا ، واقل عالمية في قابليته التطبيق، ويسعى للإقناع بمثالية النظام السياسي الأمريكي، ويتجاهل تماما ظواهر الطبقة والصراع الطبقي، وتأثير السوق الدولي، وقوى الاقتصاد السياسي، والتبعية الدولية، ويقدم أساطير، وأنماط جامدة حول الدول النامية⁴³.

5. فشل التحليل السلوكي المقارن في ترسيخ فكرة عالمية المفاهيم السلوكية ، حيث بدأ منذ أواخر السبعينات يظهر وبوضوح فشل نموذج الدولة الغربية في أفريقيا وآسيا، عندما بدأ يزداد الشك حول بعض الأفكار العالمية التي تعد أساسية بالنسبة العلماء السياسة، مثل مفاهيم الدولة، الأمة ، الحكومة التمثيلية المجتمع المدني، ... إلخ ، وقد أدى هذا إلى دحض وبطلان الطبيعة العالمية لأي منظومة مفاهيمية، وبالتالي حتمية العودة نحو الاقتربات الفردية.

خاتمة:

إن تقسيم مراحل تطور السياسة المقارنة إلى كلاسيكية وتقليدية وسلوكية ليس تقسيما زمنيا تطوريا فحسب، بل هو تقسيم يقوم على أن هناك نماذج معرفية مثلت القاعدة والمنطلق والخلفية والمناخ العلمي لكل مرحلة من هذه المراحل، ومن ثم فإن تطور نظريات السياسة المقارنة مرتبط بدرجة كبيرة بالتطورات الحادثة على مستوى ماهية العلم ، لذلك فإن تغير أو تحول النماذج المعرفية، وحلول أحدها محل الآخر يعني إعادة تشكيل الرؤى والنظريات القائمة، وتحولها للتكيف مع السياق الجديد، بحيث تأخذ صورة غير صورتها السابقة، فتبدوا وكأنها شيء جديد وإن ظلت تحتفظ ببعض من عناصر وأسس ومسلمات وفرضيات النموذج القديم.

وعلى الرغم من الانتقادات التي وُجّهت للسلوكية ونظرياتها التحديثة ونموذجها التنموي، إلا أنها ظلت النموذج المعرفي السائد في العلوم الاجتماعية وعلم السياسة خصوصا، طوال الخمسينات وأوائل الستينات، وهي الفترة التي عرفت فيها السياسة المقارنة ازدهارا واسعا مثلت فترة أوج الحقل ، إلى أن ظهر المنظور ما بعد السلوكي ، وتجدد الإشارة هنا إلى أن اتجاه ما بعد السلوكية ليس إنكارا لما حققه الاتجاه السلوكي ، بل هو محاولة للاتجاه بالدراسات السياسية إلى آفاق جديدة نحو العلمية.

المراجع والهوامش

- ¹ أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص201.
- ² نصر عارف، نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص15، للإضافة راجع:
- Gabriel A. Almond G. Bingham Powell, jr., and Robert J. Mundt, **Comparative Politics: A Theoretical Framework**, (New York: Harper Collens Publishers, 1993
- ³ صحراوي فايزة، السياسة الخارجية المقارنة: مدخل مفاهيمي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد5، مارس 2016، ص57.
- ⁴ محمد شليبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص74.
- ⁵ القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآيات من 163 إلى 165.
- ⁶ يوسف بعيطيش، التحليل السياسي المقارن: بين الإشكاليات الموضوعية وإشكالية التحيز، مجلة أبحاث، المجلد الثالث، العدد الثاني، ديسمبر 2018، ص8.
- ⁷ نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، مرجع سبق ذكره، ص95.
- ⁸ John T. Ishiyama, **Comparative Politics Principles of Democracy and Democratization**, Blackwell Publishing Ltd, Singapore., 2012, p 6
- ⁹ جابر سعيد عوض، النظم السياسية المقارنة: النظرية والتطبيق، مطبعة العشري، القاهرة، بدون سنة النشر، ص5.
- ¹⁰ محمد زاهي بشير المغربي، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومدخل نظرية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1994، ص20.
- * بالتالي فإن حقل السياسة المقارنة في تلك الفترة - أو حتى بعدها - لم يكن له مدخل فكري جديد فقط ولكنه كان يسعى أيضا إلى نقل ونشر رسالة سياسية معينة، أي أنه كان هناك برنامج سياسي غير ملموس مرتبطا بدراسة الدول النامية إلى جانب توجهه أو الهدف العلمي البحث.
- ¹¹ نادية عبد الفتاح، رصد وتحليل التطور السياسي الدولي وتأثيره على القضايا البحثية في العلوم السياسية، مجلة بحوث، العدد السادس، سبتمبر 2015، ص122.
- ¹² محمد زاهي بشير المغربي، مرجع سابق، ص22.
- ¹³ نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، دار القارئ العربي، القاهرة، 1993، ص212.
- ¹⁴ نصر محمد عارف، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة: التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق، ط1، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2006، ص42.
- ¹⁵ نادية عبد الفتاح، مرجع سابق ذكره، ص136.
- * معنى الابستمولوجيا يرجع إلى ارتباطها بعدة أبحاث معرفية تدور حولها، فالابستمولوجيا ترتبط بنظرية المعرفة كما ترتبط بالميثودولوجيا وفلسفة العلوم والمنطق، فهي ترتبط بالمنطق من حيث أنها تدرس شروط المعرفة الصحيحة شأنها في ذلك شأن المنطق، والابستمولوجيا مرتبطة أيضاً بنظرية المعرفة بمعناها التقليدي من حيث أنها تدرس أمكانية المعرفة، وحدودها وطبيعتها ولكن لامن زاوية الموقف الخاص بل من زاوية التطور العلمي المستمر، فالابستمولوجيا هي نظرية علمية في المعرفة تتلون بلون المرحلة التي يجتازها العلم في سياق تطوره ونموه على مر العصور، للمزيد من التفصيل أنظر، محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم: العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي، ط8، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص18.
- * وفي مثال عن استعمال المقارنة في العهد الأثيني والروماني، يعرض هيرودوت سبعة من الفرس يتناظرون حول مزايا الحكومة الفردية والأرستقراطية والديمقراطية، ونجد معظم حججهم تتبلور في أن الحاكم الفرد أو الملك ميل إلى أن يصبح طاغية مستبدا، في حين تحقق الديمقراطية مساواة الجميع أمام القانون، ولكنها سرعان ما تتحول إلى حكومة الغوغاء.
- ¹⁶ جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الجزء الأول، ترجمة: حسن جلال العروسي، دار المعارف، القاهرة، 1979، ص61.
- ¹⁷ نفس المرجع السابق، ص79.

- 18 بلخضر طيفور ، أبعاد التوجات الاستمولوجية على دينامية البناء والتفكيك المعرفي في حقل السياسة المقارنة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم الساسية ، جامعة الطاهر مولاي ، سعيدة ، 2013/2012، ص138.
- 19 حسن ملحم، التفكير العلمي والمنهجية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993 ، ص176
- 20 نصر محمد عارف ، مرجع سبق ذكره ، ص189.
- 21 بلخضر طيفور ، المرجع السابق ، ص142.
- 22 جان بيرنجيه وآخرون، موسوعة تاريخ أوروبا العام، ترجمة: وجيه البوعيني، ط1 ، ج2، منشورات العويدات ، بيروت، 1995 ، ص684.
- * شارل لوي دي سيكوندا المعروف باسم مونتيسكيو ، فيلسوف فرنسي صاحب نظرية فصل السلطات الذي تعتمده غالبية الأنظمة حاليا، ولد مونتسكيو في جنوب غرب فرنسا بالقرب من مدينة بوردو عام 1689 حيث تعلم الحقوق وأصبح عضو برلمان عام 1714.
- 23 حسن محمد شفيق العاني ، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، 1986 ، ص29.
- 24 نور الدين حاروش ، تاريخ الفكر السياسي، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص294.
- 25 نصر محمد عارف ، مرجع سبق ذكره ، ص191.
- * ألكسيس دي تو كفيل Alexis De Tocqueville: مؤرخ، ومنظر سياسي فرنسي تعتبر دراسته في الديمقراطية الأميركية، والثورة الفرنسية من أهم البحوث الاجتماعية في القرن التاسع عشر وأبعدها أثرا. أشهر أعماله: "في الديمقراطية الأميركية" و"النظام القديم والثورة"
- 26 نفس المرجع السابق ، ص193.
- 27 بلخضر طيفور ، المرجع السابق ، ص144.
- * ماكسيميليان كارل إميل فيبر كان عالما ألمانيًا في الاقتصاد والسياسة، وأحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث ودراسة الإدارة العامة في مؤسسات الدولة، وهو من أتى بتعريف البيروقراطية، وعمله الأكثر شهرة هو كتاب الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية.
- 28 علاء الدين بالنور ، تأثير التحولات الدولية على حقل السياسة المقارنة ، حالة افريقيا ، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية جامعة باتنة ، 2009/2008، ص42.
- 29 محمد شلي ، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج ، الاقتربات ، الأدوات، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2007، ص126.
- 30 بلخضر طيفور ، مرجع سبق ذكره ، ص156.
- 31 نصر محمد عارف ، مرجع سبق ذكره ، ص206.
- 32 علاء الدين بالنور ، مرجع سبق ذكره ، ص38.
- 33 نصر محمد عارف ، مرجع سبق ذكره، ص246.
- 34 علاء الدين بالنور، نفس المرجع السابق ، ص40.
- 35 عادل فتحي ثابت عبد الرحمن ، النظرية السياسية المعاصرة : دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2007، ص107.
- 36 نفس المرجع، ص108.
- 37 نصر محمد عارف ، مرجع سبق ذكره، ص249.
- * ظهرت المدرسة السلوكية سنة 1912 م في الولايات المتحدة الأميركية، ومن أشهر مؤسسيها جون واطسون John Watson من مرتكزات النظرية المتمركز حول مفهوم السلوك من خلال علاقته بعلم النفس، والاعتماد على القياس التجريبي، وعدم الاهتمام بما هو تجريدي غير قابل للملاحظة والقياس..
- 38 عادل فتحي ثابت عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص113.
- 39 نفس المرجع ، ص120.
- * وفق التفسير السوسولوجي نجد الحدائة تعني أنما تدور حول إمكانات واتجاه الحياة الاجتماعية البشرية ونجد جذورها في التنوير وتأسس على الإيمان بالتفكير العقلاني، ويشير عالم الاجتماع ستيفن سيدمان Steven Seidman إلى أن ثقافة التنوير هي مركز الحدائة الغربية، والتنوير هو مرحلة في الفكر الأوروبي تميزت بالتأكيد على الخبرة والعقل الإنساني وعلى عدم الثقة بالدين وبسلطة التقاليد، كما تميزت بالنشأة التدريجية للمثل التي تبنتها المجتمعات الليبرالية والعلمانية والديمقراطية.
- 40 نصر محمد عارف ، مرجع سبق ذكره، ص295.
- 41 جهاد عودة ، معضلة الحدائة من منظور مقارن ، ط1، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة، 2015، ص251.
- 42 نفس المرجع السابق، ص181.
- 43 نصر محمد عارف ، مرجع سبق ذكره، ص300.